

بيان صحفي

لن يتحقق المستقبل المشرق لنساء أفغانستان إلا في ظل نظام الخلافة

(مترجم)

من المتوقع أن تعقب إعادة طالبان السيطرة على أفغانستان موجة من الادعاءات وسيلٌ من التخويف من الحكومات الغربية، والمناصرين للمساواة بين الجنسين، ووسائل الإعلام العلمانية بشأن ما سيعنيه تنفيذ قوانين الشريعة الإسلامية بالنسبة لمستقبل المرأة في البلاد. وتكثر الأكاذيب والدعاية ضد الحكم الإسلامي باتهامات بأنه سيوجد دولة ينتشر فيها العنف ضد المرأة، وتحرم الفتيات من التعليم، وتحرم النساء من حقهن في العمل والانخراط في الحياة السياسية لمجتمعهن. ردا على هذا التقليد العلماني الغربي القديم والمألوف المتمثل في تفتيق الافتراءات المتعلقة بقمع المرأة في ظل الشريعة الإسلامية، فإننا نسلط الضوء على النقاط التالية:

1- من الواضح بشكل صارخ أن الحكومات الغربية ومختلف قطاعات الإعلام العلماني لا تهتم اهتماما حقيقيا برعاية وحقوق النساء والفتيات في أفغانستان، بل وحقوق النساء المسلمات في جميع أنحاء العالم. فأين كان هذا القلق عندما قتلت آلاف النساء والفتيات الأفغانيات، وماتت مئات الآلاف من الأشخاص بسبب الجوع والمرض وشردوا من ديارهم، أو عندما أجبروا أرامل الحرب على النضال من أجل البقاء اليومي في أرض هلك فيها الاقتصاد والبنية التحتية والتعليم ونظام الرعاية الصحية نتيجة لهذه الحرب والاحتلال الاستعماريين الغربيين المستمرين منذ عقدين؟! وأين كان هذا القلق حين كانت الحكومات الغربية تدعم التحالف الشمالي في السلطة عصابة من أمراء الحرب سيئي السمعة في الجرائم ضد المرأة؟! وأين كان هذا الاهتمام بحقوق المرأة عند حرمان الفتيات المسلمات في الدول العلمانية مثل فرنسا وبلجيكا والدنمارك وهولندا من الحق في التعليم بسبب حظر الحجاب والنقاب القمعيين؟! أو عندما تتعرض النساء المسلمات في الأنظمة المدعومة من الغرب مثل قرغيزستان وأوزبكستان وبنغلادش للاضطهاد والسجن والتعذيب بسبب التحدث ضد اضطهاد حكامهن أو لمجرد الدعوة إلى الإسلام؟! تدرك النساء المسلمات جيدا السجل التاريخي للحكومات العلمانية الغربية ووسائل الإعلام التي تستغل ورقة حقوق المرأة لتبرير التدخلات الاستعمارية ونشر القيم الليبرالية العلمانية في البلاد الإسلامية لمحاربة عودة نموذج الحكم الإسلامي الصافي، من أجل الحفاظ على الهيمنة الغربية على السياسة والاقتصاد في المنطقة.

2- إن فكرة كون أفغانستان قصة نجاح للمرأة في ظل نظام علماني مفروض من الغرب، وأن النساء والفتيات يخاطرن الآن بفقدان ما يسمى بحقوقهن "التي استُحقت بشق الأنفس" هي فكرة هزلية! ففي عام 2011، صنفت دراسة استقصائية أجرتها مؤسسة ترست لو، وهي خدمة إخبارية تديرها مؤسسة طومسون رويترز، والتي أجرت مقابلات مع أكثر من 200 من "خبراء الشؤون الاجتماعية" على الصعيد العالمي، صنفت أفغانستان أخطر بلد في العالم بالنسبة للمرأة بسبب حجم العنف، وشح الرعاية الصحية المتوفرة، ومستويات الفقر الوحشية. واليوم، تحتل أفغانستان المرتبة قبل الأخيرة من حيث رفاهية المرأة وفقا لمؤشر عام 2019 الذي جمعه معهد جورج تاون للمرأة والسلام والأمن في واشنطن ومعهد أبحاث السلام في أوسلو. ووفقا لأرقام الحكومة الأفغانية لعام 2017، لم تحصل أكثر من 50% من النساء الحوامل على الخدمات الصحية الأساسية. ووجد تقرير صادر عن اليونسيف في عام 2019 أن 3.7 مليون طفل غير متعلمين في أفغانستان، 60% منهم من الفتيات. وأفادت هيومن رايتس ووتش أن ثلثي الفتيات في البلاد ما زلن لا يذهبن إلى المدرسة، وأن أكثر من 40% من جميع المدارس ليس لديها مبان. وبعد 20 عاما من الاحتلال الغربي، لا تزال أكثر من 80% من النساء أميات في البلاد، وترتفع هذه النسبة إلى 90% في بعض المناطق الريفية بحسب اليونسيف. لقد هلك سراب رفع اضطهاد المرأة تحت قيادة ونظام علماني تماما، إلى جانب حياة نساء أفغانستان والعراق والبلاد الأخرى التي عانت من التدخلات الغربية.

3- إن الحكومات العلمانية الغربية ليست في مكان يسمح لها بإلقاء محاضرات عن حقوق المرأة، عندما تتراأس وباء العنف والتحرش والاستغلال الجنسي والاتجار والفقر وغير ذلك من المظالم والانتهاكات ضد المرأة داخل بلادهم بسبب قيمها ونظمها الرأسمالية الفاسدة، التي حطت من مكانة المرأة، وفرض عقوبات على جنسهم واعتبرها سلعة من أجل الربح،

وخلق عقلية لدى العديد من الرجال بأنه من المقبول معاملة النساء كما يحلو لهم. ففي أمريكا، تقتل ثلاث نساء كل يوم بسبب العنف المنزلي (مكتب العدل)، وتعرضت امرأة واحدة من كل 5 نساء للاغتصاب في حياتهن (مركز مكافحة الأمراض والوقاية منها). وقد تعرضت ثلث النساء في دول الاتحاد الأوروبي للعنف منذ سن الخامسة عشرة (وكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية). وفي أستراليا، تدخل امرأة المستشفى كل 3 ساعات بسبب سوء المعاملة المنزلية (المعهد الأسترالي للصحة والرعاية الاجتماعية). وفي إنجلترا وويلز، تقع 85 ألف امرأة ضحايا للاغتصاب أو محاولة الاغتصاب كل عام (مكتب الإحصاءات الوطنية).

4- الانطباع الذي ينشأ بأن جماهير النساء في أفغانستان تخشى تطبيق الشريعة وترغب في مستقبل علماني لبلادها هو هراء وهمي من صنع الاستعمار الغربي. إنه استمرار لرؤية استشراقية للعالم واعتقاد مخدوع بأن المسلمين في البلاد الإسلامية يرغبون في التخلي عن الإسلام وتبني حياة ليبرالية علمانية، وينظرون إلى الديمقراطية العلمانية الغربية على أنها وسيلة لتحريرهم من القمع، القمع الذي يعترف المسلمون على مستوى العالم بأن سببه كان في المقام الأول الأنظمة والنظم العلمانية الغربية المزروعة من الغرب وغيرها من النظم التي من صنع الإنسان، وليس بحكم الإسلام أو تطبيق الشريعة. إن النساء المسلمات في أفغانستان وفي جميع أنحاء البلاد الإسلامية لديهن ارتباط قوي بمعتقداتهن وممارساتهن وأحكامهن الإسلامية كما فعلن لقرون عديدة. فقد جاء في تقرير صدر عام 2017 عن المسلمين - رجالاً ونساءً - في 39 بلداً من مؤسسة بيو للأبحاث، أن 99% من المسلمين في أفغانستان يؤيدون جعل الشريعة الإسلامية القانون الرسمي في بلادهم. كما أيدت الأغلبية الساحقة في البلاد الإسلامية الأخرى، بما في ذلك باكستان وبنغلادش والعراق ومصر وإندونيسيا وفلسطين والأردن، حكم الشريعة الإسلامية. وهذا أمر متوقع، فالمسلمون يدركون أن الله وحده هو الذي يعلم الطريقة المثلى لتنظيم أي مجتمع ودولة لضمان حقوق الجميع ذكورا وإناثا بطريقة أكثر عدلاً وانسجاماً. يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾.

5 - ومن الحقائق المعروفة أن الإسلام قاد العالم في رفع مكانة المرأة وكرامتها وحمايتها من العنف والاستغلال بحيث صنف أي عمل من أعمال الإيذاء ضد المرأة على أنه جريمة خطيرة تستحق عقاباً شديداً. وبالإضافة إلى ذلك، كان الإسلام رائداً في الحقوق السياسية والتعليمية والاقتصادية والقضائية للمرأة قبل قرون من اعتراف الغرب بأن المرأة لديها روح ونفس الفكر وقيمة الرجل. وشمل ذلك منح المرأة الحق في انتخاب حاكمها، وأن تكون ممثلة منتخبة لشعبها، وأن تحاسب من يحكمون دون خوف من التذاعيات. كما شجع الإسلام النساء على البحث عن المعرفة والخبرة في جميع مجالات الحياة، مما أوجد الآلاف من الباحثات والمتخصصات في التخصصات الإسلامية والعلوم والطب في ظل حكمه. كما كرم الإسلام المرأة وجعلها مسؤولة من زوجها، أو أبيها أو أقاربها الذكور أو الدولة مع السماح لها أيضاً بالبحث عن عمل كريم، وإنشاء أعمال تجارية وإدارة أموالها وشؤونها القانونية بشكل مستقل، فضلاً عن التماس اللجوء القضائي لأي انتهاكات لحقوقها. ومع ذلك، فإن وضع الإسلام وامتيازاته وحقوقه التي لا مثيل لها التي يمنحها للمرأة لن تتحقق في ظل دولة إسلامية بالاسم فقط، أو التي تطبق الإسلام جزئياً مع الاستمرار في السير على الطريق الوافر إلى الفشل في خلط الإسلام بقوانين الكفر أو تقاسم السلطة مع أولئك الذين يدعون إلى رؤية علمانية للبلاد. بل إن التطبيق الشامل للشريعة من خلال النظام الإسلامي الصحيح، الخلافة على منهاج النبوة، هي التي ستبني مستقبلاً مشرقاً وأمناً ومزدهراً لنساء أفغانستان وكل بلاد المسلمين، يؤمن لهن حقوقهن التي وهبها الله لهن، كما حصل لقرون، كما يتضح من كتب الشريعة والسجلات القضائية لدولة الخلافة.

لذلك نحث إخواننا في طالبان وإخواننا وأخواتنا المسلمين في أفغانستان على تعلم الدروس من التاريخ وأخذ العبرة من كلام الله سبحانه وتعالى، أنه لا يمكن أن يكون هناك نجاح في هذه الدنيا وفي الآخرة إلا من خلال التطبيق الكامل لأحكام الله سبحانه وتعالى، في ظل نظامه أي نظام الخلافة، يقول سبحانه وتعالى: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِّنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى * وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكاً وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى﴾.

#Afghanistan #Afganistan #أفغانستان



الدكتورة نسرين نواز

مديرة القسم النسائي في المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير